سابعاً: طرق احتساب الناتج المحلي الإجمالي:

١- طريقة المنتج النهائي (Final Product Approach):

ويتم بهذه الطريقة قياس الدخل (الناتج المحلي) عند منبعه أي عند مرحلة خلقه أثناء العملية الإنتاجية. حيث يتم إضافة قيم كل السلع والخدمات النهائية المنتجة باستخدام عناصر الإنتاج المتاحة في المجتمع خلال فترة زمنية محددة (عام)، وعادة ما يتم تقدير قيمة الناتج المحلي خلال فترة زمنية معينة بالأسعار الجارية (Current Prices) أي على أساس الأسعار السوقية السائدة لكل السلع والخدمات النهائية خلال فترة التقدير. وحسب هذه الطريقة لا بد من التمييز بين نوعين من المنتجات هما:

أ- المنتجات (المستلزمات) الوسيطة: وهي مجموعة السلع والخدمات التي دخلت في إنتاج غيرها من السلع، ومثال ذلك (المواد الأولية، ونصف المصنعة، وطاقة محركة... الخ).

ب- المنتجات (السلع) النهائية: وهي مجموعة السلع والخدمات التي لم تدخل في إنتاج سلع وخدمات أخرى، ومثال ذلك (الملابس، السيارات، الأحذية... الخ).

٢- القيمة المضافة (Value Added Approach):

تتلخص هذه الطريقة في تقسيم الاقتصاد الوطني لعدد من القطاعات الاقتصادية يتكون كل قطاع من عدد من الوحدات الانتاجية المنتجة للسلع والخدمات، ثم تحسب القيمة المضافة لكل قطاع، أي تحسب القيمة التي يضيفها القطاع في عملية الانتاج وبعد ذلك تجمع القيم المضافة لجميع القطاعات للحصول على القيمة المضافة للاقتصاد الوطني والتي هي الناتج القومي الذي بدوره يساوي الدخل القومي. ويلجأ لاحتساب القيمة المضافة لكل قطاع إلى تحليل المستخدم- المنتج (Input – Output Analysis). والمنتج هو مجموع قيمة السلع التي ينتجها كل قطاع (مثلاً مجموع قيمة السلع الزراعية) أما المستخدم فهو قيمة السلع الوسيطة التي يستخدمها القطاع باعتبارها مستلزمات انتاج له. وبطرح قيمة المستلزمات من قيمة الانتاج النهائي نحصل على القيمة المضافة للقطاع وهكذا تحسب القيم المضافة في القطاعات الأخرى ثم تجمع لتحديد الدخل القومي.

٣- طريقة الدخول المكتسبة (عوائد عناصر الإنتاج) (Income Received Approach):

وتستخدم هذه الطريقة لحساب الدخل القومي الإجمالي وهي تشمل: مجموع الدخل الذي تحصل عليه عناصر الإنتاج المساهمة في العملية الإنتاجية خلال السنة، وعناصر الإنتاج هي: العمل، الأرض، رأس المال، التنظيم.

على ما تقدم فإن الناتج القومي بهذه الطريقة هو مجموعة الدخول المكتسبة من عناصر الإنتاج، أي أن:

الإنتاج من السلع والخدمات = (العمل + الأرض + رأس المال + التنظيم).

أو الناتج القومي = الأجور + الريع + الفوائد + الربح.

وتشكل الصورة أعلاه الدخل القومي من زاوية (توزيعية) ولمزيد من الإيضاح سوف نبين بإيجاز المقصود بالعوائد السابقة.

أ- **الأجور (Wages):** تمثل الأجور عائد عنصر العمل نظير مساهمته في العملية الإنتاجية وهو دخل عنصر العمل ويعرف الدخل بأنه ذلك الثمن أو السعر الذي يدفع للعامل مقابل مساهمته في العملية الإنتاجية، أو هو ذلك الجزء المخصص من الدخل الذي يحصل عليه الفرد مقابل مجهوداتهم الجسمانية أو الذهنية، لا يهم أكان الأجر نقدي أو عيني. ويتخذ الأجر أشكالاً مختلفة منها: الرواتب والأجور التي يتقاضاها الموظفون والعاملون في الاقتصاد القومي، كما تشمل كافة المكافآت والعمولات، والدخل في المهن الحرة مثل دخل الأطباء والمحامين، وأية إيرادات أخرى. وهي تحسب في العادة قبل خصم الضرائب والحسميات الأخرى مثل مساهمات الضمان الاجتماعي والتقاعد المدني.

ب-**الريع (Rent):** وهو يمثل عائد (ثمن) الأرض مقابل استغلالها في العملية الإنتاجية، ويندرج تحت هذا البند صافي الناتج القومي من الغلات الزراعية والملكيات العقارية وغيرها.

ج- **الفوائد (Interest):** وتعرف الفائدة على أنها ثمن استخدام رأس المال ويحصل عليها الأفراد مقابل مساهمة رؤوس الأموال التي يمتلكونها في العملية الإنتاجية. وتندرج تحت فائدة رأس المال كافة الفوائد التي تدفع على القروض والاستثمارات.

د- **الأرباح (Profit):** وهي عبارة عن العائد (الثمن) الذي يحصل عليه المنظمون مقابل جهودهم في العملية الإنتاجية حيث تظهر هذه الأرباح في صورة فائض من الإيرادات الكلية للمشروعات الإنتاجية، بعد دفع نفقات الإنتاج المتمثلة في شكل عوائد عوامل الإنتاج الأخرى (العمل، الأرض، رأس المال). ويندرج تحت هذا البند أيضا الأرباح الإجمالية التي تحققها المؤسسات التجارية والشركات ومؤسسات قطاع العمال وهي تحسب قبل توزيع هذه الارباح على اصحابها ومستحقيها من مالكي الأسهم. وكذلك قبل خصم أو دفع الضرائب عنها.

٤- طريقة الإنفاق النهائي (Expenditure Approach):

تعتبر هذه الطريقة أحد الطرق الأساسية لتقدير الناتج المحلي في المجتمع، وحسب هذه الطريقة يتم النظر إلى الدخل المحلي أو الدخل القومي من زاوية الإنفاق النهائي على مجموع السلع والخدمات التي يتم إنتاجها في فترة محددة من الزمن غالباً سنة.

ويعرف الإنفاق النهائي بأنه مجموع الإنفاق على السلع والخدمات النهائية التي أنتجت في المجتمع خلال فترة محددة من الزمن (عام).

الإنفاق المحلي (Gross Domestic Expenditure) بقياس قيمة الناتج المحلي الإجمالي، من خلال تقدير قيمة السلع والخدمات النهائية (بدون خصم الاهلاك الرأسمالي)، وفقاً للاستخدام النهائي لتلك السلع والخدمات في المجتمع.

وتسمى أيضاً هذه الطريقة بطريقة الاستخدام أو الإنفاق أي إنفاق الدخول المكتسبة التي يحصل عليها أصحاب خدمات عوامل الإنتاج على السلع والخدمات المختلفة.

وفقاً لهذا المنهج يتم حساب النفقات على أساس مستخدمها النهائي، حيث ينقسم الإنفاق المحلي في المجتمع إلى أربعة عناصر أساسية للإنفاق، تمثل الاستخدامات النهائية لتلك السلع والخدمات، وهي تتمثل فيما يلي:

أ- نفقات الاستهلاك الخاص من قبل القطاع المنزلي على السلع والخدمات الاستهلاكية، ويشار إليها بالإنفاق الاستهلاكي (Consumption). ويشتمل ذلك إنفاق القطاع العائلي على السلع المعمرة (Durable Goods) مثل السيارات، والتلفزيونات، والغسالات... إلى غير ذلك. ويشمل أيضاً السلع الاستهلاكية غير المعمرة ونصف المعمرة مثل الغذاء والملابس. ويدخل بطبيعة الحال في هذا النوع من الإنفاق، الإنفاق على الخدمات كخدمات التعليم، والصحة، والهاتف، وقص الشعر، والسفر بالطائرة... الخ.

ب- الإنفاق الاستثماري المحلي الخاص: حيث يمثل إنفاق القطاع الإنتاجي (قطاع الأعمال) على السلع الرأسمالية أو الإنتاجية. وهي السلع والعدد والآلات التي من صنع الإنسان ويعاد استخدامها في إنتاج السلع الأخرى. وبعبارة أخرى فإن الإنفاق الاستثماري يمثل الإحالات أو الإضافات إلى رصيد الأمة من سلع رأس المال بما في ذلك المصانع والآلات والمعدات والمخزون منها وغيرها من الأصول الإنتاجية غير البشرية، وهكذا فإن الاستثمار المحلي الخاص يتكون من التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي (الآلات ومعدات والتشييدات السكنية) ومن التغير في المخزون.

ج- الإنفاق الحكومي: يجب التمييز بين نوعين من الإنفاق الحكومي:

١- الإنفاق الحكومي الذي تتلقى الحكومة مقابله سلعاً أو خدمات ويناظر هذا الإنفاق نشاط إنتاجي.

٢- الإنفاق الحكومي الذي لا تتلقى الحكومة في مقابله أي سلعة أو خدمة ولا يناظر هذا الإنفاق نشاط إنتاجي.

والذي يدخل في حساب الإنفاق الحكومي الداخل في الناتج القومي الإجمالي هو ذلك الإنفاق الحكومي الذي يقابله نشاط إنتاجي، ويتكون هذا الإنفاق من السلع وخدمات مشتراه من قطاع الأعمال، بالإضافة إلى خدمات مشتراه مباشرة من موظفي الحكومة. وتقاس خدمات العمل المذكورة بمقدار ما تدفعه الحكومة من أجور ومرتبات لمقدمي هذه الخدمات. أما الإنفاق

الحكومي الذي لا تتلقى الحكومة مقابله أي سلعة أو خدمة وبالتالي لا يناظره نشاط إنتاجي فإنه لا يدخل في حساب الناتج القومي الإجمالي، ويتمثل ذلك في المدفوعات التحويلية الحكومية وصافي الفائدة المدفوعة من الحكومة.

أي أن مشتريات الحكومة تشمل نفقات الحكومة على شراء السلع والخدمات المختلفة من أسلحة وعتاد ولوازم مختلفة، بالإضافة إلى ما تدفعه من أجور ورواتب لمستخدميها والعاملين معها سواء في الإدارة المدنية أو في القوات المسلحة. بينما لا تشمل مشتريات الحكومة المدفوعات التحويلية التي تدفعها الحكومة مثل معاشات التقاعد والهيئات والإعانات الأخرى التي تقدمها أحياناً لبعض الأفراد أو الفئات لأنها لا تعكس بدورها إنتاجاً جارياً للمجتمع، بالإضافة إلى أنها تعتبر جزء من إنفاق القطاع المنزلي الاستهلاكي عند إنفاقها.

د- صافي المعاملات الخارجية أو صافي الصادرات (Net Exports (Xn:

وهو يمثل صافي المعاملات الخارجية التي تقوم بها الدولة مع الدول الأخرى من حيث التصدير والاستيراد حيث أن:

١- الصادرات (X) Exports: تمثل إنفاق الأجانب على الصادرات المحلية من السلع والخدمات المختلفة سواء كانت استهلاكية أو استثمارية.

٢- المستوردات (M) Import: وهي تعبير عن الإنفاق المحلي المستوردات المنتجة في الخارج، سواء كانت على شكل سلع استهلاكية، أو منتجات وسيطة وأولية، أو الآت ومعدات. وبالتالي فإن صافي الصادرات عبارة عن صادرات السلع والخدمات مطروحاً منها واردات السلع والخدمات، وما نود الإشارة إليه هنا أن صافي الصادرات قد يكون موجباً أو سالباً متوقفاً ذلك على ما إذا كانت صادرات السلع والخدمات أكبر من أو أقل من واردات السلع والخدمات. كما أن هناك تسمية أخرى لصافي الصادرات هي صافي الاستثمار الأجنبي (Net Foreign Investment). وعليه نجد أن الناتج المحلي الإجمالي يمثل المجموع الكلي لإنفاق القطاعات الأربعة، كما في الصيغة التالية.

$$GDP = C + I + G + X-M$$